

ثلاثة للزوج وواحد للام وواحد اخر للاخت
لام وثلاثة اخرى للانثى لكونها صاحبة
النصف ومن الظاهر المكشوف ان ثلاثة
من ثمانية اكثر من واحد من ستة فان
قلت ما فائدة تفسير اقل من النصيبين
باسوء حال النصيبين الذكورة والانوثة
قلت فاشدته انه لو لم يرد باقل النصيبين
اسوء حال الذكورة والانوثة لاستتبه الامر
عليها فيما اذا كان بحيث يورث في اخرى
الحالتين ويحرم في الاخرى كما اذا تركت
زوجا واختا لاب وام وحنثا لاب فانه
اذا جعل انثى كان له سهم من سبعة وان
جعل ذكرا لم يكن له شيء فلما اريد باقل
النصيبين اسوا الحالتين كان الحكم نشا مالا
لهذه الصورة فانه يجعل ذكرا فلا يستحق
شيئا كما اذا ترك ابن وابنتا وحنثا للحنث
نصيب بيت لانه متيقن به اي معلوم

ثبوت

ثبوت على تقدير ذكرته وانوثة والرايد
على ذلك مشكوك فلا يتحقق بمجرد
وعند عامر الشعبي وهو قول ابن عباس
للحنث نصف النصيبين بالمنازعة دبرا
محمد كتاب فرائض الحنث بما رواه عن
الشعبي من انه سئل عن ميراث مولود
فاقده للآلتيين كما سبق ذكره فقال له نصف
حظ الآلتي ونصف حظ الذكر بناء على المنازعة
بينه وبين باقي الورثة فانه يقول ان
ذكر ولي نصيب الذكورة وهم يقولون
انثى انثى ولك نصيب الانثى فسر رفع
اليه نصف النصيبين اعتبار الحالتين
اذ لا يمكن ترجيح احدهما على الاخرى فيجب
ان يعمل بها بقدر الامكان وذلك بما
ذكرناه ورد بان العمل بها جمع بين
صفتين متضادتين وهو حال فوجيب العمل
بالاقل كما قررنا واختلنا اي ابو يوسف ومحمد